توحيد الجنسية... والعنصرية!

حمد العنزي
hamadvision@hotmail.com

نشرت جريدة «الآن» الإلكترونية قبل أيام خبرا عن نية النائب الفاضل علي الدقباسي تقديم مشروع قانون لتوحيد الجنسية الكويتية، وكالعادة انهالت التعليقات الكثيرة من القراء الأكارم، تحمل في عباراتها روح العنصرية والإقصاء والتصنيف، فقد شن السادة النبلاء هجمة عنيفة وشرسة على السيد النائب وعلى كل من يحمل الجنسية الكويتية بالتجنس، لأن هذا الوطن كما يظنون وطنهم وحدهم، كل شبر فيه مكتوب باسمهم، ولا يحق لأحد أن يشاركهم الحب والانتماء والإخلاص له، فهم «الأصليون» وكل ما عداهم دخلاء طارئون على هذه الأرض، ولأنه «مو كل كويتي كويتي»!

يوما بعد يوم يتأكد لي أننا شعب النحاسة والحسد الأول على مستوى العالم، ولدينا عشق عظيم للتصنيف، نابع من كراهيتنا العميقة للمساواة بين المواطنين كافة، ولأننا نؤمن إيمانا تاما بأن الناس مقامات، ومادامو كذلك، فلابد أن يكون المواطنون مقامات أيضا، فأنا أفضل منك لأنني حضري وأنت بدوي أو العكس، وأنا خير منك لأنني سني وأنت شيعي أو العكس، وأنا من المناطق الداخلية وأنت من المناطق الخارجية، وأنا من عيال بطنها وأنت من عيال ظهرها، وأنا من عيال الديرة وأنت «حبربش»، وأنا ولد نعمة، وأنت «هيلقي»، وقبل هذا وذاك، أنا كويتي أصلي وأنت كويتي تقليد! «يا حليلنا والله نضحَك»، كل هذه التصنيفات وعددنا «يادوبك طاف المليون»!.

أكثر التعليقات كانت تدور حول: كيف يتساوى من أتى إلى هذه الأرض منذ ثلاثمئة سنة مع من أتى إليها منذ خمسين سنة؟!

وبالطبع، فإن الإخوة المتسائلين لا يقصدون أنفسهم، وإلا كانوا ديناصورات، بل يقصدون أن أجدادهم الأوائل قد قدموا إلى الكويت منذ 300 سنة، وليسمحوا لي، هذا كلام غير دقيق بالمرة، لأن من قدموا إلى الكويت في تلك الحقبة الزمنية كانوا عائلات محدودة ومعروفة للجميع، ولا أظن أن الإخوة المعلقين ينحدرون كلهم من هذه العائلات الكريمة، لأن معظم الكويتيين كما يعلم الجميع وفدوا بعد ذلك بمدة طويلة، ومن أصول ودول وأعراق شتى، منهم من جاء بعد مئة سنة، ومنهم بعد مئتين، ومنهم أقل من ذلك أو أكثر، ولاشك أن للمهاجرين الأوائل فضلا كبيرا في نشأة الكويت ومسيرتها التاريخية كإمارة، ثم كدولة بعد ذلك، ولا يمكن لأحد أن ينكر ما قدمه هؤلاء الرواد الأوائل وعائلاتهم الكريمة من عطاء وتضحية لهذا البلد، لكن لنكن واقعيين ومنصفين بعض الشيء، ما شأن تاريخ الأجداد الحافل والجميل بمقدار وطنية أحفادهم؟! وهل أقدمية وأسبقية الجد في الوصول إلى الكويت عام 1910 مثلا، تجعل من حفيده أكثر حبا وولاء وإخلاصا للوطن من أحفاد الآخرين الذين أتوا في عام 1920 أو 1930مثلا؟! ثم هل وصولي أولا يجعلني أحصل على امتيازات إضافية أكثر من الآخرين؟!

لو طبقنا هذا القياس على أمور شتى لاتضح لنا فساد منطقه، فعلى هذا القياس سيكون أول من يصل إلى الطبيب هو الأشد مرضاً والأكثر استحقاقا للرعاية وللدواء من باقي المرضى، وسيكون أول من يصل إلى المدرسة هو أكثر الطلبة حبا للدراسة، ويستحق أن تعطى له العلامة الكاملة في المواد كلها، وسيكون أول من يدخل إلى قاعة عبدالله السالم من السادة النواب هو أكثرهم نزاهة وأمانة وإخلاصا... وهلم جرا.

الوطنية أيها الإخوة والأخوات عمل، وضمير، وتضحية، لا أسبقية أو أقدمية، وهي مغروسة في قلب كل منتم إلى هذا الوطن، لا يعلم مقدارها إلا الله وحده، فهي لا تظهر إلا وقت الشدائد والنوائب والمحن، ومن العيب علينا أن نزايد على بعضنا بعضا في قضية الوطنية والانتماء والإخلاص للوطن، وفقا للمواد الواردة في وثيقة الجنسية لكل منا، وهل هي مادة أولى أو ثانية أو خامسة أو ثامنة، فوثيقة الجنسية مجرد ورقة إثبات للمواطنة، لا إثبات أو تصنيف لدرجة الوطنية، والفارق كبير بين الاثنين لو كنتم تعلمون!

لنرتق قليلا بوعينا وممارساتنا، ولنتعلم قليلا من العالم المتحضر معنى أن يكون المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات، وأن يتم التعامل معهم وفق ما يقدمونه لأوطانهم لا وفق التاريخ الذي وفد فيه أجدادهم، إن «آرنولد شوارزنيجر» الممثل النمساوي الأصل، هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1968 وهو شاب في سن الثانية والعشرين، لكن هذا لم يمنعه من أن يصبح حاكما لولاية كاليفورنيا بعد أقل من 25 سنة، أما «باراك أوباما» الذي ولد لمهاجر كيني الأصل عام 1961 يتولى الآن رئاسة أعظم دولة على وجه الأرض، ولو كان الاثنان قد قدما إلى الكويت لما منحا الجنسية، ولتم وضعهما في التصنيف الخاص بهما، في دولة التصنيفات العظمى!

مواطن سابق!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

حتى لا تستشري ظاهرة المواطنين السابقين عندنا، خصوصاً في ظل الصراع السياسي والاستقطاب المستمر، وعلى خلفية القيود الأمنية المثيرة للجدل التي تفسر تبعاً للأهواء والتقديرات الشخصية يجب أن تحال مسألة القيد الأمني إلى القضاء العادل ليقول فيها كلمة الفصل.

كثيرة هي مؤشرات التراجع وخطوات التقهقر إلى الوراء في ما يخص مجمل الأوضاع العامة في البلد، ونتيجة لسياسات الفشل في الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية وبناء مستقبل قائم على رؤية تنموية عصبها الاستثمار في المورد البشري، وسلاحها إدارة إيرادات الثروة النفطية الهائلة باقتدار، نحاول دائماً أن نعوض هذا الانكسار بالتباهي والتفاخر بالماضي!

ولهذا فإننا نتغنى بأن الكويت «كانت» جوهرة الخليج، و«كانت» نواة التعليم النظامي في المنطقة قبل أكثر من قرن من الزمان، و«كانت» السباقة في النهضة العمرانية، و«كانت» أول دولة عربية تقود فلسفة الاستثمارات الخارجية، و«كانت» أول دولة في العالم تخصص نسبة من عوائدها المالية للأجيال القادمة، و«كانت» أول بلد خليجي يحقق البطولات والإنجازات الرياضية قارياً ودولياً، وتكاد لا تنتهي هذه القائمة من النجاحات السابقة.

ويبدو أن فلسفة الماضي هذه قد تحولت إلى عقدة وصلت إلى عظم الحياة السياسية أيضاً ليس من باب أن الكويت «كانت» من أولى الديمقراطيات في العالم العربي بل إن الاهتزازات السياسية المتعاقبة قد تركت لنا إرثاً غنياً من الألقاب التي تشير إلى الماضي أيضاً، فكثرة الحكومات الموقتة والتعديلات عليها وحل مجالس الأمة بصورة متكررة والانتخابات شبه السنوية والطعون فيها، وتغير المواقف السياسية، خلقت لنا قائمة طويلة من الرموز والشخصيات التي تحولت إلى وزير سابق، ونائب سابق، ووكيل سابق، ومستشار سابق، ومعارض سابق، وحكومي سابق!!

ونتيجة لمثل هذه العقلية التي تدار فيها شؤون العباد والبلاد ليس من المستغرب إطلاقاً أن تنتقل هذه العدوى ليشهد القاموس الكويتي ولادة مصطلح مواطن سابق في إنجاز مستقبلي جديد لكنه يبعث على الخجل ويدمي القلوب.

فقرار سحب الجنسية من مجموعة من المواطنين كردة فعل للتهديد باستجواب رئيس الوزراء وبدء التفتيش في ملفات البعض الآخر ظاهرة منكرة وسياسة ظالمة بكل ما تعني الكلمة من معنى، ويمكن أن تتحول إلى أداة للإرهاب السياسي والابتزاز على حلبة صراع الأجندات المخفية، ضحيتها الأولى والأخيرة عوائل من البشر تضم الأطفال والنساء ممن لا حول لهم ولا قوة، والكل في الكويت يعرف ماذا تعني الجنسية، خصوصا من انتظرها نصف قرن من الزمان وما ستؤول إليه الأحوال في عالم من البؤس والجراحات التي لا يمكن أن يتصورها العقل.

صحيح أن التجنيس من القضايا السيادية وسياسته يجب أن تكون قائمة على التمحيص والتدقيق ومعايير الاستحقاق والعدالة، والنأي به كصكوك للولاءات الشخصية والسياسية، ولكن ما يحدث اليوم في هذا الملف يجسد قمة التناقض والظلم الجسيم، فهذه القضية قد أثيرت في عهد الحكومة السابقة، وفي ظل رئيسها ووزراء السيادة فيها والتي أكدت صحة بياناتها وقناعاتها ودافعت عن قرارها بقوة وثقة، فما الذي تغير بعد التلويح بالاستجواب؟

وحتى لا تستشري ظاهرة المواطنين السابقين عندنا، خصوصاً في ظل الصراع السياسي والاستقطاب المستمر، وعلى خلفية القيود الأمنية المثيرة للجدل التي تفسر تبعاً للأهواء والتقديرات الشخصية يجب أن تحال مسألة القيد الأمني إلى القضاء العادل ليقول فيها كلمة الفصل، ويضع حداً لاستغلالها كمادة سياسية وعباءة تفصل حسب معايير المصالح الشخصية التي يبدو أنها عرضة للتغيير والتأويل، مع تبدل مواقع المسؤولين وضحيتها أكرم مخلوقات الله وهو الإنسان!

وزير الصحة... جيمس بوند!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

أقترح على مجلس الوزراء، بدلا من صرف السيارات الفارهة للوزراء، أن يتم صرف سيارات «كارفان» مجهزة بمكاتب، وربما أسرة، ووسائل اتصال حديثة، حتى يتسنى للوزراء أن يبقوا هاربين من إزعاج النواب يجوبون شوارع البلاد بعرضها وطولها.

لعلكم تعرفون القصة الطريفة حول ذلك المطار السري في إحدى الدول العربية الشقيقة، والذي كان من فرط سريته أن محطة «الأتوبيس» القريبة منه كانت تسمى «محطة المطار السري».

موضوعي اليوم يدور حول قصة مشابهة!

ينقل لي أحد الزملاء في وزارة الصحة أن معالي وزير الصحة، ربما بسبب كثرة زيارات نواب البرلمان له وطلباتهم ووساطاتهم التي لا تنتهي، والخارج بعضها عن نطاق المقبول والمعقول، تفتق ذهنه أخيرا عن فكرة ذهبية تتمثل في أن يكون له مقر سري لا يعرف مكانه إلا المقربون.

معالي وزير الصحة، وحتى وقت قريب، وكما نقل لي، كان قد احتل مكتبا فخما في مركز الطب الإسلامي (الموجود في منطقة الصباح الصحية لمن لا يعرف مكانه)، وظل يباشر أعماله من هناك بعيدا عن صداع النواب، حتى عثر عليه أحد النواب، فاكتشف وكره السري وأحبط خطته!

لكن الظاهر أن عزيمة الوزير لم تنثن بالرغم من انكشاف مخبئه السابق، وأنه لايزال مؤمنا بأساليب جَيمس بوند، لأنه يقال والعهدة على الراوي، والراوي هنا هو طبيب ثقة، إنه قد جرى الاستحواذ على مكتب رئيس مركز معالجة الإدمان، والغرف المحيطة به والممر التابع له والذي يوصل إلى المسرح العلاجي الخاص بالمركز، مما عرقل عمل المركز، وأدى إلى إخراج رئيسه والعاملين معه ومنعهم من الوصول إلى مكاتبهم لمباشرة عملهم.

كما أن الشائعة تقول إن المركز الذي تم تشجيره وتخضيره أخيرا، يجري تجهيزه كمخبأ جديد للوزير الذي يبدو أنه يعشق الخضرة، وربما الماء .....، وأنه سيصبح المقر السري الجديد.

لا أدري، ولكن لعلي بهذه المقالة قد أفسدت سرية المطار الجديد، وسيضطر الوزير إلى أن يطير منه ليحط في مكتب آخر في مكان ما من مرافق وزارة الصحة المنتشرة في عرض البلاد وطولها!

الموضوع يثير شهية الأفكار «الحلمنتيشية»، لذلك أقترح على مجلس الوزراء، بدلا من صرف السيارات الفارهة للوزراء، أن يتم صرف سيارات «كارفان» مجهزة بمكاتب، وربما أسرة، ووسائل اتصال حديثة، حتى يتسنى للوزراء أن يبقوا هاربين من إزعاج النواب يجوبون شوارع البلاد بعرضها وطولها، ويطبقون بذلك في الوقت نفسه حكمة أن على الوزير أن ينزل إلى الشارع بنفسه ليتابع حاجات الناس! ويمكن بعد ذلك أن تنعقد اجتماعات مجلس الوزراء في أي ساحة تصلح لتخييم «كارفانات» الوزراء!

موضوع مضحك فعلا... لكنني أرجو على الأقل أن يتم إعادة مركز الإدمان إلى أهله من المتخصصين الذين كانوا يقومون بعملهم المهم والحيوي، وأن يتوقف الوزير عن لعبة القط والفأر هذه مع النواب، أو أن يلعبها في مكان آخر بعيدا عن القطاعات الحيوية في وزارة الصحة والتي لا تنقصها مشكلة جديدة فوق مشاكلها المتراكمة!

نثريات

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

● تمر اليوم على الكويت الذكرى السادسة والأربعون على إصدار الدستور الذي ينظم آلية التعاون بين الأطراف السياسية كافة، ولكن ماذا عسانا أن نقول عندما تغيب حكمة الحوار؟ ويصبح الانسياق الأعمى وراء الشهرة وتسجيل المواقف هدفا؟ نقول «للصمت فضيلة»!

● رسالة ظريفة استلمتها الأسبوع الماضي عن «التعاسة» التي سرقها الأغنياء من الفقراء بسبب الأزمة المالية، يقول كاتب الرسالة إن التعاسة للفقراء، ولكن ما نراه اليوم هو سرقة في وضح النهار... فالتعاسة اليوم أصبحت للأغنياء فقط، حيث صاحبتها أمراض السكر والضغط والأرق والاكتئاب بسبب ضياع الثروة في البنوك، وأضم صوتي وقلمي لكاتب الرسالة، وأقول إننا رفعنا شعارا جديدا في السوق ألا وهو «الاكتئاب في البورصة»!

● انتهت المعركة الانتخابية في أكبر دولة في العالم، وأتى رئيسُ حملته إلى كرسي الرئاسة رغبة شعبية في التجديد، وتخطى حواجز تاريخ التمييز العنصري، وأنهى احتكار سلطة الرجل الأبيض لمقاليد الحكم، وواجه هيلاري كلنتون زوجة الرئيس الأميركي السابق ثم هزمها، وانتقل من معركة الحزب الى معركة أكبر طاف خلالها الولايات المتحدة حتى أصبح رئيسا لها، وتصدرت بعد فوزه الصحف عبارة «وسقطت حواجز العنصرية أمام قرار الناخبين»... إنها فعلا علامة فارقة في تاريخ الولايات المتحدة... بعد إدارة عانت تعثراً استراتيجياً، واليوم بات الحضور الأميركي ضرورة من بوابة الأزمة الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من حاجة الرئيس الجديد إلى «معجزة» لتحفيز الشركات الأميركية، و«معجزة أخرى» لمواجهة الملايين من العاطلين عن العمل، فإن الفرحة التي عاشتها أميركا لحظة فوزه «هي التغيير وهي المعجزة»، أما العالم العربي فيترقب ملفات عديدة، منها إعلان قيام الدولة الفلسطينية الذي فشل حتى الآن ثلاث مرات، وغياب ضمانات وضع القدس وعودة اللاجئين، وتعثر عسكري في العراق وأفغانستان، إلى جانب خضوع الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة لتشريعات واضحة تضمن محاسبته إذا أخطأ، ووعود بإغلاق سجن غوانتانامو، والتدخل الإيجابي في مناطق النزاع المتعددة كالصحراء الغربية وسط ارتفاع الأصوات التي ترى التطبيع معاكسا لمنطق التاريخ والجغرافيا، وإخلاء المنطقة من السلاح النووي، وهذا يؤكد باعتقادي أن ولاية واحدة لأوباما لن تكفي.

كلمة أخيرة:

● في حياتنا شخصيات مؤثرة مارست العمل التطوعي كرسالة، ثم انسحبت تاركة الساحة لعشاق الظهور و«الرزة» الاجتماعية... متى تقزم وزارة الشؤون بتوثيق العمل التطوعي... ودور النساء المحسنات في عمل الخير؟!

● لم أفهم سر سعي بعضهم إلى إثارة الرأي العام العربي، بسبب حضور إسرائيل مؤتمر حوار الأديان الذي سيعقد تحت مظلة الأمم المتحدة غدا، فشعار المؤتمر تشجيع الحوار بين جميع الأديان، وجميعها تعاني التطرف والغلو... المؤتمر عقد بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين بنجاح في مدريد هذا العام، ويستمر اليوم تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة.

لماذا خسر ماكين؟

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

قبل أكثر من ثماني سنوات، وبالتحديد في 18- 2- 2000 كتبت مقالا في جريدة «القبس» تحت عنوان «لماذا فاز ماكين؟» تعليقا على انتصاره الباهر على منافسه جورج بوش في تصفيات الحزب الجمهوري في ولاية نيوهامبشير تمهيدا للرئاسة، وكان ذلك قبل يوم واحد من تصفيات ساوث كارولاينا التي فاز بها بوش بعد عملية تشويه قذرة مارسته حملته ضد ماكين إلى درجة اتهام زوجته بالإدمان على المخدرات.

كانت تلك السنة هي سنة ماكين بامتياز، وكان سيفوز بانتخابات الرئاسة بسهولة لو فاز بتصفيات حزبه لأنه ألهم عامة الشعب الأميركي بمن فيهم الديمقراطيون الذين صوّت الكثير منهم لمصلحته في الولايات التي تسمح لهم بالمشاركة في تصفيات الحزب الجمهوري، إلى درجة أنه كان يدعو رفاقه الجمهوريين إلى الانضمام إلى حملته ومساندته وذلك في كلمته بعد فوزه بتصفيات ولايتي أريزونا وميتشيغان.

أما في هذه السنة فالظروف مختلفة تماما، لأن الجمهوريين خاضوا الانتخابات بسمعة سيئة جدا ناتجة عن حربين فاشلتين ومضاعفة عجز الميزانية من 5 إلى 10 تريليونات دولار. ومع ذلك كان ماكين متعادلا تقريبا مع أوباما في الاستطلاعات حتى جاء الانهيار المالي للبنوك والشركات، وهو العامل الذي رجح كفة أوباما بالنهاية لأن 60% من الناخبين اعتبروا الاقتصاد هو العامل الأهم في تحديد اتجاه تصويتهم بينما جاءت حرب العراق بالمرتبة الثانية بـ11% فقط.

كما بدأ الناس يدركون مدى فداحة الخطأ الذي اقترفه ماكين باختيار حاكمة ألاسكا كنائبة له، واتضح ذلك بعد مقابلاتها التلفزيونية، خصوصا تلك التي أجرتها مع تشارلي غيبسون وكيتي كوريك، والتي أظهرت من خلالها جهلها بكثير من الأمور السياسية البسيطة إضافة إلى منطقها الساذج في تحليل ما يجري في العالم، ومنذ ذلك الوقت باتت محل تندر الكثير من البرامج الكوميدية.

في العادة لا يكون منصب نائب الرئيس ذا أهمية في التصويت، لكن في هذه الحالة كان مهما جدا خصوصا مع سن ماكين الذي يبلغ 72 عاما، وكان يعاني السرطان من قبل، وكانت الاستطلاعات تشير إلى أن سنه كان عاملا أقوى من لون أوباما في تحديد اتجاه التصويت.

وقد أدى هذا الاختيار بالنهاية إلى عزوف الناخبين المستقلين عن التصويت لماكين الذي كان يلعب على ورقة الخبرة التي سقطت منه بهذا الاختيار، بل إن بعض الأوساط الجمهورية أبدت امتعاضها علنا من هذا الاختيار الذي نجح فقط ببث الحماس في القاعدة الجمهورية.

وفي المقابل، استفاد الديمقراطيون من تصفياتهم الطويلة بين أوباما وكلينتون لأنهم استطاعوا تسجيل أعداد مهولة من الناخبين الجدد خصوصا الشباب الذين كانوا هم الفاصل في تحديد الرئيس، حيث صوتوا بنسبة الثلثين لمصلحة أوباما. كما أظهرت نتائج التصويت في كل الولايات تقريبا ازدياد تأييد الديمقراطيين في الضواحي على عكس انتخابات 2004 التي خسروها بنسب كبيرة.

وبالرغم من أن أوباما استطاع أن يلهم الكثيرين بالكاريزما التي يمتلكها فإن الظروف اجتمعت لمصلحته بشكل كبير، لاسيما إذا أضفنا إليه عامل المال الذي لعب لمصلحته بقوة، وكان سببا جوهريا لفوزه في كثير من الولايات، ولاسيما تلك التي كان فيها الفارق ضئيلا جدا. ومع ذلك يحسب للشعب الأميركي تصويت عشرات الملايين منه للمرشح الأسمر، أما بالنسبة لنا فالأمر سيان سواء فاز الأبيض أو الأسود.

سير بوب هيبيل*

PROJECT SYNDICATE
AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD

حق المساواة... آنذاك والآن

بعد أسابيع من الاضطرابات المالية والاقتصادية، تحولت المناقشات العامة أخيراً نحو العواقب البشرية المروعة المحتملة نتيجة لانهيار النظام المالي العالمي. وعلى الفور، أصبحت المقارنات بالأزمة الاقتصادية العظمى التي ألمت بالعالم أثناء ثلاثينيات القرن العشرين تشكل جزءاً أساسياً من الخطاب العام وهذا ليس بالأمر المستغرب. فقد سلطت الأزمة الحالية الضوء على العديد من الدروس التي يتعين على العالم أن يتعلمها من النقطة الأشد إظلاماً في القرن العشرين.

في المقام الأول، يتعين علينا أن ننتبه إلى الحاجة الثابتة إلى التدخلات الاجتماعية- علاوة على الاقتصادية- في أوقات الأزمة الاقتصادية. إن الركود الاقتصادي قد يؤدي إلى استبعاد، بل وفي بعض الأحوال اضطهاد، أكثر الفئات ضعفاً في المجتمعات. ولهذا السبب تبنى العالم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في عام 1948، وللسبب نفسه أيضاً أصبحنا في حاجة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى إلى ترسيخ مبدأ المساواة العالمية من أجل كل البشر.

يتعين على دول العالم أن تتحرك الآن لضمان حصول الجميع- بغض النظر عن ثرواتهم، أو أعراقهم، أو أجناسهم، أو أديانهم- على الحقوق نفسها، وتكريس هذه الحقوق في القوانين حال استنانها.

في شهر أكتوبر، اجتمع 128 من كبار الخبراء في مجالات حقوق الإنسان والمساواة من 44 دولة لتدشين محاولة رائدة للبناء على ذلك الإعلان العظيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في عام 1948، لإقامة المساواة والعدل بين البشر. ولقد فعلنا ذلك بإطلاق «إعلان مبادئ المساواة»- وهو الإعلان الذي استند إلى السابقات التاريخية المماثلة في تحديد المبادئ القانونية العامة التي تعتبر المساواة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، للمرة الأولى في التاريخ.

واستناداً إلى سبعة وعشرين من المبادئ، يعكس هذا الإعلان نوعاً من الإجماع الأخلاقي والمهني بين خبراء حقوق الإنسان والمساواة. وهذا الإعلان نتاج لأكثر من عام من العمل تحت قيادة مؤسسة الحقوق المتساوية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها. وغني عن القول إن التوصل إلى الإجماع في الآراء بين مثل هذه المجموعة المتنوعة من الناس من أنحاء العالم المختلفة لم يكن بالمهمة اليسيرة.

إن معنى المساواة يختلف وفقاً لم تمثله بالنسبة لمختلف الناس- وطبقاً لاختلاف الزمن. والتفسيرات تعتمد إلى حد كبير على الحقائق العملية التي تشتمل عليها البيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة، حيث تعمل مبادئ المساواة.

ولقد اتفق الموقعون جميعهم على إعلاننا الجديد على أن التحريض على العنف بدافع من التوجه العرقي أو الجنسي أو التمييز بين الجنسين يشكل انتهاكاً خطيراً للحق في المساواة. ولقد أبدى بعض المحامين الأميركيين العاملين في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية، انطلاقاً من احترامهم الطبيعي للتعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، بعض التردد في التوقيع على هذا المبدأ ما لم يتم تأهيله بالإشارة إلى التهديد بخطر العنف «الداهم». كما أعرب بعض المشاركين من البلدان النامية عن رغبته في الإعلان عن الفقر باعتباره سبباً غير قانوني للتمييز، في حين ذهب آخرون إلى أن تعبير الفقر يشكل مفهوماً أكثر غموضاً من أن يشكل موضوعاً للحقوق والواجبات القانونية. كما أكد البعض أن الفقر المدقع يختلف عن الفقر النسبي، وتساءل عن المسؤوليات التي يتحملها الأفراد في انتشال أنفسهم من الفقر عن طريق التعليم والعمل.

وزعم هؤلاء المشاركون أن الواجبات القانونية المحددة، مثل الحق في الحصول على الحد الأدنى من الأجور والحق في التدريب المهني، أكثر فعالية من التمديد غير الواضح لقانون مكافحة التمييز في تغطية قضية الفقر في هذا السياق. وكانت النتيجة التوصل إلى حل وسط بين هاتين المجموعتين. على الرغم من هذه الاختلافات في الرأي كلها، فإننا مجمعون على اعتقاد مفاده أن المدى الذي قد تصل إليه مبادئ المساواة من الفعالية في عصرنا هذا يتوقف على تجاوزها للنموذج السلبي في مكافحة التمييز والذي تبنته الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين. بل يتعين على هذه المبادئ أن تعمل بصورة إيجابية على تشجيع الأمم على تعزيز مبدأ الحقوق المتساوية تمشياً مع التفسيرات الحالية للالتزام الدولي.

إن الإعلان الذي توصلنا إليه ينظر إلى المساواة باعتبارها «حقاً قائماً بذاته». أي أنه بعبارة أخرى قائم كحق منفصل، ولا يعتمد على انتهاك بعض الحقوق القانونية الأخرى، مثل الحق في التعليم. ومن ثم فإن الحق في المساواة قد يُنتَهَك حتى في عدم وجود حق قانوني آخر- ولنقل على سبيل المثال، الحق في السكن أو العمل.

إن الحق في المساواة لابد أن يكون قائماً في جميع مجالات النشاط التي تنظمها القوانين المحلية أو الدولية أو الإقليمية. ومن شأنه أن ينطبق على الجميع، بغض النظر عن الجنسية أو انعدام الجنسية، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي. وهذا من شأنه أن يفرض التزاماً إيجابياً على الدول في تعزيز وفرض الحق في المساواة.

لقد كنا في حاجة ماسة إلى إعلان جديد حين بدأنا العمل عليه منذ عام واحد. واليوم بات هذا الإعلان يشكل أهمية حاسمة إن كانت لدينا الرغبة في أن نحول دون اتساع الصدع الذي قد يؤدي إلى تقسيم العالم إلى من يملكون ومن لا يملكون.

* رئيس مؤسسة الحقوق المتساوية.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

الجريدة. aljarida
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 - 22257037 - 22257038
فاكس: 22257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 1828111
فاكس خدمة العملاء: 22252540
ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
الاعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487